CD/PV.1128

3 March 2009
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وثمانية وعشرين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم بجنيف يوم الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، على الساعة ٩/٥٠ صباحاً

الرئيس: السيد تشيتساكا **تشيبازيوا**.....(زمبابوي)

(A) GE.09-61448 101109 131109

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٢٨ لمؤتمر نزع السلاح. سنستمع اليوم إلى كلمات كبار المسؤولين الذين يمثلون دولاً أعضاء. وإنه لمن دواعي رضاء مؤتمر نزع السلاح وجود شخصيات سياسية مرموقة لمخاطبتنا. ويبرهن حضورها على الالتزام الثابت لحكوماتها بجهودنا المشتركة فضلاً عن استمرارها في إيلاء الأهمية إلى محفلنا. ونأمل بكل صدق أن تمكن حكمتها ورؤيتها السياسية وعباراتها التشجيعية هذا الأسبوع من إعطاء زخم جديد لجهودنا الرامية إلى بدء العمل الموضوعي للمؤتمر.

وفي بداية الجلسة إن جاز لي ذلك، وباسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي نائب وزير خارجية شيلي، السيد ألبيرتو فان كلافرين، وأعطيه الكلمة.

السيد فان كلافرين (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): السيد الرئيس، السفير تشيبازيوا، السيد الأمين العام، سيرجي أوردونيكيدزه، رؤساء الوفود، سيداتي سادتي. اسمح لي سيدي الرئيس أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر، وهو هيئة أنشئت لإجراء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً حول نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إنها المرة الأولى التي تشارك فيها شيلي في المناقشات المطروحة في هذا المؤتمر على مستوى سياسي رفيع منذ قبولها دولة عضواً في عام ١٩٩٦. وقد رغبنا في القيام بذلك في إطار دولي حيث إن اجتماع بعض الظروف المبشرة بالخير بعد سنوات عديدة من الجمود، يولد فيما يبدو كتلة حرجة من الدعم السياسي المطلوب لإعادة انطلاق جدول أعمال نزع السلاح متعدد الأطراف.

وثمة أسباب وجيهة كثيرة تفسر لماذا كانت إعادة الانطلاق أمراً حيوياً. وأنتم تدركونها جيداً ولكني أود أن أؤكد هذا الصباح على أن الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة وتغير المناخ تدفع نحو ضرورة توجيه كافة الموارد المتاحة إلى الإنعاش الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الضرورية بطريقة مناسبة فضلاً عن التخفيف من حدة الظواهر التي تهدد وجود الدول الجزرية. وتنص الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، على أن المنظمة تقوم على ثلاث ركائز مترابطة يعزز كل منها الآخر – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وتعد هذه الركائز الأسس الضرورية لتحقيق الأمن والرفاه الجماعي. والقصد من ذلك أن الأمن الدولي والأمن الوطني والأمن البشري مسائل مترابطة. ويشكل الانكماش العالمي الذي نتجه صوبه اختباراً جاداً لحالة الترابط القائمة في العالم. وبالتالي، فإن إحراز تقدم في إطار جدول أعمال نزع السلاح متعدد الأطراف وتحديد الأسلحة، سيساعد على التخفيف من هذا الانكماش والتغلب عليه. ويعتبر السلم الاجتماعي شرطاً مسبقاً للحكم الرشيد وينجم عن غيابه زرع بذور النزاع. وقد أدرك المتفاوضون في مؤتمر باريس للسلام تلك الحقيقة جيداً حيث نصوا في عام ١٩١٩ على إنشاء منظمة العمل الدولية في الفصل الثالث عشر من معاهدة فرساي.

وتؤكد شيلي مجدداً أن نزع السلاح النووي لا يمثل أهم بند في جدول أعمالنا الجماعي فحسب، ولكن تنفيذه يتسم بأهمية حاسمة إذا ما أردنا تحقيق الأمن لكافة الدول بأدنى مستوى ممكن من التسلح. وقد استرشد وفدنا بهذا الأمر الضروري في أداء عمله بوصفه منسق البند ١ من جدول أعمال المؤتمر.

ولهذا السبب، أصبحنا طرفاً في جميع الصكوك ذات الصلة، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تلاتيلولكو وبروتوكول الضمانات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

ونحن نرحب أيضاً مع الشعور بالأمل بالكلمات التي صدرت مؤخراً في هذا المحفل بالذات على لسان ممثلي الدول العظمى وغيرها من الشخصيات التي تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي فضلاً عن الأفكار التي جرى تناقلها بشأن إعادة إحياء عملية نزع السلاح النووي وتجديد هذا المسار. واسمحوا لي على وجه الخصوص، بتسليط الضوء على الدلالة السياسية التي ينطوي عليها القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة أوباما، بالمضي نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك المرونة التي أبدتها الإدارة الجديدة للولايات المتحدة في مرحلة مبكرة من خلال التأكيد من جديد على هدف إجراء مفاوضات عاجلة لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإرساء نظام للتحقق مصاحب لها. ونحن على قناعة بأن هذا التطور يشكل خطوة هامة جداً إلى الأمام باتجاه تحقيق أهم هدف وهو نزع السلاح النووي بالكامل. وباختصار، فنحن نفضل المنهج التدريجي الذي يسمح بتحقيق تقدم فعلي.

ومن المهم أن نجاهد بكل عزم على حفز الجهود لمكافحة الانتشار النووي. ونحن بحاجة إلى تحقيق النجاح في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكل مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ اختباراً حقيقاً لعزم المشاركين الرئيسية. ويتعين على هؤلاء المشاركين النظر في الإرث السياسي الذي نشأ خلال المؤتمرات الاستعراضية السبعة الماضية ووضعه في سياق الظروف السياسية الراهنة.

وينبغي أن يقود التصديق المنشود على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الولايات المتحدة إلى إيجاد "حلقة إيجابية" تسمح بدورها بأن يدخل هذا الصك حيز النفاذ في وقت قريب. وانتشار مناخ التعاون السياسي بين كل القوى النووية أمراً ممكناً ومرغوباً فيه. ويبين الوقف الاختياري للتجارب النووية المعلن أو الفعلي الذي لا يزال سارياً أن التصديق على المعاهدة لا ينتقص من الأمن الوطني. واتخاذ هذه الخطوة سيوفر الضمانة القانونية والثقة السياسية اللتين ينتظر أن تضفيهما المعاهدة المذكورة على العلاقات الدولية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي الشروع في وقت مبكر في إطار هذا المؤتمر، في إجراء مفاوضات بشأن إبرام صك يحظر المواد الانشطارية لأغراض عدوانية. وهذه هي الخطوة المنطقية التي تلي إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وستبرز بطريقة مقنعة التزام القوى النووية بالمادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن هذه الخطوة أيضاً تأكيد صحة ما أعلنت عنه الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى، التي كثيراً ما أكدت في محافل دولية أنها تولي أولويتها القصوى للقضاء على السلاح النووي. وترى شيلي أن التحقق له كيانه السياسي

القائم بذاته، وهو جزء في جوهر الصكوك المعنية بنزع السلاح. وبالتالي، فإننا نأمل أن يقود موقف الولايات المتحدة الذي يتسم بمرونة أكبر إلى البدء في عملية تفاوضية تركز على إبرام معاهدة تساهم بفعالية في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وجهان لعملة واحدة. وينبغي لنا إحراز التقدم في المجالين معاً، مع مراعاة أن الهدف النهائي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد قلنا هنا، في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى، وأود أن أكرر ما قلته من قبل، وهو أنه لا يوجد ناشرون طيبون للأسلحة مقابل ناشرين سيئين أو أن أي انتشار للأسلحة النووية هو انتشار سلبي، وكل الأسلحة النووية تشكل تهديداً غير مقبول للأمن الدولي.

وجميع السياسات العامة والجهود الدبلوماسية التي تتجاهل تلك الحقيقة ستقابل لا محالة بالرثاء والإحباط من الغالبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبعد انقضاء عقدين تقريباً على نهاية الحرب الباردة، نلاحظ أن أسباب التوتر والصراع تعيد فيما يبدو ابتكار نفسها. فالأسلحة النووية، مثلها مثل جميع الأسلحة، صُنعت لإمكانية استخدامها. وسيكون من قبيل الغرور الادعاء بأن الذكاء البشري يمكنه أن يتغلب على جميع الأخطار الناجمة عن مجرد وجودها. ومسار العمل المعقول الوحيد أمامنا هو العمل معاً بتزاهة وبحزم على إزالتها.

ويقتضي العمل الدبلوماسي متعدد الأطراف وجود محافل مناسبة، إذا كان أن يزدهر، وأنا لا أشير إلى مجرد فضاء مادي أو إجرائي بل إلى أماكن للاجتماع تحظى بالشرعية وتمتلك موارد لإحراز نتائج تلبي احتياجات المجتمع الدولي.

ونحن ندرك أننا نحتاج من أجل إنجاز تقدم في مجالات رئيسية من قبيل نزع السلاح النووي، القيادة والالتزام من جانب القوى العظمى التي تتمتع مصالحها الأمنية بالحماية بموجب قاعدة توافق الآراء. بيد أنه جرى تفسير تلك القاعدة بطريقة حرفية مما أدى إلى ظهور نوع من حق النقض الذي أدى، مقترناً بممارسة الربط بين الأمور، لا إلى طريق مسدود وحسب، بل ومنع إحراز أية نتائج: فلو لم يكن هذا هو الواقع لكانت المفاوضات قد جرت هنا في جنيف بشأن اتفاقية أوتاوا وأوسلو اللتين انضمت شيلي إلى أطرافها.

فالحفاظ على المصالح الأمنية الخاصة باشتراط توافق الآراء عند الدخول في المرحلة النهائية من عملية المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح شيء، في حين أن وقف بدء مثل تلك المفاوضات أو وقف مجرد إنشاء الهيئات الفرعية التي ستستضيفها شيء مختلف تماماً. وقد أسهم هذا التفسير الضيق لقاعدة توافق الآراء في الوصول بالمؤتمر إلى طريق مسدود.

ويستند الأمن الدولي إلى مبدأ عدم قابليته للتجزئة. فجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل قسطاً من المسؤولية عن صونه. وقد تعلمنا من العقد الذي يشارف على الانقضاء، أنه ليس بإمكان أي قوة عظمى حماية مصالحها فعلياً بمفردها. فنحن جميعاً بحاجة إلى بعضنا البعض. ولهذا السبب، كان من المفيد إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية على إجراءات مؤتمر نزع السلاح.

وتعد الأجهزة الفرعية للنظام متعدد الأطراف أدوات لتمكيننا من الاستجابة للاحتياجات الجماعية على المستوى السياسي. والنتائج هي التي تبرهن على مدى فائدتها: فهي ليست غايات في حد ذاتها. ويساهم نزع السلاح في تحقيق المنفعة العامة على الصعيد العالمي. ومؤتمر نزع السلاح لا يعدو أن يكون أداة لهذا الغرض.

ويتطلب المؤتمر تجديداً وتوسيعاً حتى يصبح الهيئة الأكثر شرعية وشمولية وشفافية التي نحتاجها. ولذلك فإننا ندعم بقوة المبادرات والاستعراضات التي تركز على تجديده. وينبغي قطعاً أن يضم تجديد مؤتمر نزع السلاح الذي نسعى إليه النص على مشاركة المجتمع المدني في أعماله بشكل مناسب وعلى زيادة التنسيق مع الجهات الأخرى التي تعرف باسم "آلية نزع السلاح". وينبغي أيضاً أن تكون هناك سياسة للاتصالات والإعلام تشكل جزءاً من ثقافة المساءلة التي ينبغي أن تطالب في أي سلطة في هذا العصر.

ويستند بلدي في سياسته الخارجية إلى القيم التي يجب السعي نحو إعمالها بطريقة استباقية وعملية. والرسالة التي أوجهها للمؤتمر هي أنه قد حان الوقت للبحث عن النتائج. فالظروف ملائمة للقيام بهذه المهمة مرة أخرى: فلنغتنم هذه الفرصة. ونحن ندرك جيداً أن القسط الأساسي من القيادة المطلوبة تتحملها القوى العظمى وأنه سيكون من الصعب، بدون تعاونها، تحقيق الأهداف الرئيسية الواردة في جدول الأعمال. بيد أنه من الواضح أيضاً، أن هناك قوى جديدة ناشئة تتحمل المسؤولية هي الأخرى، ويجب عليها أن تساهم في هذا المسار. فالمهمة جماعية وتعنينا جميعاً. وتتطلب التحديات الرئيسية التي تواجه حضارتنا توسيع نطاق المشاركة وتحسينها. ونحن كلنا أمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التصدي لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب وزير خارجية شيلي على خطابه الهام وباسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب له عن خالص شكري على حضوره بيننا اليوم، حيث يبرهن ذلك على دعم حكومة شيلي للعمل الذي يجري هنا.

وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة ضيفنا الموقر أثناء خروجه من قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ واستُؤنفت الساعة ١٠/١٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أرحب باسم المؤتمر وباسمي الخاص بمعالي السيد فينتشيتو سكوتي، وكيل وزير خارجية إيطاليا، وهو ضيف موقر سيلقي خطابه الآن. أعطي الكلمة للسيد سكوتي.

السيد سكوتي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بمخاطبة هذه الجمعية، واضعاً في اعتباري هدفها التنظيمي النبيل المتمثل في حظر أفتك أدوات الحرب القاتلة أو الحد منها.

إن نزع السلاح النووي أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وتتطلع إيطاليا بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة الثماني إلى معالجة هذه القضية الهامة مع شركائها. ونحن نصغي إلى

دعوات الكثيرين من القادة السياسيين والشخصيات المرموقة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تردد صدى النداء الذي أطلقه أربعة رجال أمريكيين "حكماء"، هم الدكتور كيسينجر والسيد نون والسيد شولتز والسيد بيري في عبارات بليغة لشخصيات أخرى رفيعة المستوى في أنحاء العالم. وفي بلدي، أيد كل من السيد فيني، الرئيس الحالي لمجلس النواب، والسيد داليما والسيد باريزي والسيد لا مالفا والسيد كالوغيرو، أيضاً الدعوة إلى نزع السلاح النووي.

وبالتالي، نرحب بالبيانات الأخيرة حديثاً بشأن استئناف المحادثات حول الحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وهما تملكان قرابة ٩٠ في المائة من الرؤوس النووية الموجودة حالياً. ونحن نشجع كلا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة السير في هذا الطريق وأن يضربا يحتذي به الآخرون.

ودعونا نوجه اهتمامنا إلى الحلبة متعددة الأطراف حيث يكتسي دور مؤتمر نزع السلاح أهمية قصوى. ونحن بحاجة إلى التركيز على اتفاقين رئيسيين. فأما الاتفاق الأول فيتمثل في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي جرى التوقيع عليها في عام ١٩٩٦ ولم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب نقص التوقيعات والتصديقات الرئيسية من جانب عدد محدود فقط من الدول. وإيطاليا طرف في المعاهدة المذكورة وتتطلع إلى دخولها حيز النفاذ رسمياً في أقرب وقت ممكن. ونحن نحث تلك الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة أو التي لم تصدق عليها بعد على إعادة تقييم موقفها. وإننا نقدر البيانات الأخيرة التي أدلى بها ممثلو الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية الذين قدموا ضمانات في هذا الصدد.

وأما الاتفاق الثاني الذي يتعين التركيز عليه، فيتمثل في معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكننا أن نسمح بفشل اجتماع اللجنة التحضيرية المقبل المعتزم عقده في نيويورك في أيار/مايو والمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد السنة المقبلة.

وكلنا نعلم أن معاهدة عدم الانتشار قائمة على ثلاث ركائز: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن أجل تحقيق النجاح على المستوى السياسي، يجب على اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي معالجة هذه المسائل الثلاث بطريقة منهجية ومتوازنة. فكل مسألة من هذه المسائل تشمل موضوعات ذات أهمية حاسمة للمصالح الوطنية للدول الأطراف. وإلاّ سيتزايد النظر إلى معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية في كل جهودنا في مجال الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، على اعتبار أنها أبرمت لتحقيق المصلحة السائدة للدول الحائزة على السلاح النووي. وبالتالي فإن جهودنا ستبوء بالفشل.

وستظهر نتيجة أخرى لأي إحساس قوي بعدم التوازن المتصور في إنفاذ أحكام معاهدة عدم الانتشار وهي تشجيع الانتشار.

واسمحوا لي أن أذكر أداتين من أكثر الأدوات فائدة المتاحة حالياً والتي تساعد على تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. فأما الأداة الأولى فتتمثل في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وثمة توافق عام في الرأي على أن هذه المفاوضات تأخرت كثيرا؛ ولم تسجل أية اعتراضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وترغب إيطاليا أيضاً، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، في التذكير بالموقف المشترك الذي اعتمده الاتحاد في بداية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. ومن المعتزم أن تدلي الرئاسة التشيكية اليوم ببيان في ذلك الاتجاه في هذه القاعة.

وسوف تؤدي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى تجفيف مصادر المكونات الرئيسية المستخدمة في الرؤوس الحربية النووية، إذا نجحت بفضل ضمانات ملائمة في إنهاء كافة عمليات إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة النووية وتشجيع المصانع التي تصنع تلك المواد على التحول إلى الاستخدام المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل تلك المعاهدة نزع السلاح النووي أمراً لا رجعة فيه. وأما المنافع التي ينتظر أن تعود على عدم الانتشار فهي بديهية. بيد أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قابلة للحياة، يتطلب ضمانات موثوقة لمنع التسريب غير القانوني للمواد الانشطارية أو استخدام المنشآت المدنية لأغراض عسكرية.

وكما تعلمون يا أصحاب السعادة، فقد قرر رئيس مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير الماضي تعيين الممثل الدائم لإيطاليا منسقاً لنزع السلاح النووي مع التركيز بوجه خاص على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتأخذ إيطاليا على عاتقها بكل جدية مهمة التأكد من وجود إرادة سياسية فعلية للبدء بمفاوضات جدية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وترى إيطاليا أن مثل هذه المعاهدة بحاجة إلى أحكام ذات مصداقية متعلقة بالتحقق. ويحظى هذا الرأي بتأييد واسع في هذا المؤتمر. وقد أظهرت التجربة مرة أخرى أنه ليس بوسع أية معاهدة بشأن نزع السلاح البقاء في ظل غياب آلية تحقق ناجعة وذات مصداقية. فهذه هي الأداة الوحيدة المتاحة لنا للقضاء على إغراءات الغش الكامنة. وإننا نعتبر أن البيانات الأخيرة التي صدرت عن الإدارة الأمريكية الجديدة مفيدة للغاية.

وتدرك حكومة بلدي تماماً أنه يجب معالجة مسائل خطيرة أخرى قبل إبرام معاهدة ناجحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وليس أقلها مسألة المخزونات التي نعتقد أنه ينبغي تناولها أثناء المفاوضات. ولكن، وفي كل الأحوال، ينبغي أن تشعر كل دولة بحرية إثارة مسائل تعتبرها من قبيل الشواغل الأمنية الوطنية ذات الأولوية.

وأما الأداة المفيدة الأخرى التي من شأنها تجديد الاهتمام بقضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فتتمثل في ضمانات الأمن السلبية. وجرت مناقشة هذا الموضوع وأدرج في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لسنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وبما أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، ذات طابع إجرائي فحسب، فإن مسألة ضمانات الأمن السلبية، لم ترد فيها مع الأسف.

ومن هذا المنطلق، تعتبر إيطاليا، أن الاهتمام الذي يوليه مؤتمر نزع السلاح لضمانات الأمن السلبية مهم للغاية وجاء في حينه.

وليس بوسعي أن أختم كلمتي اليوم دون ذكر العمل الممتاز الذي أنجزه مؤتمر نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية. وإن حق البلدان الأساسي في الدفاع عن نفسها كما رسخه ميثاق الأمم المتحدة غير قابل للنقاش. أما المطلوب من مؤتمر نزع السلاح فهو تعزيز القواعد المتعلقة بسلامة غير المحاربين وإنقاذ ضحايا الحروب من المدنيين وعلاجهم.

و لم تكن المهمة سهلة في كل الأحوال. وستدعم إيطاليا بنشاط وبكل الطرق الجهود الحالية للتوصل إلى اتفاق واسع النطاق وملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي تحظى بالقبول لدى البلدان التي لم تتمكن من التوقيع على معاهدة أوسلو.

وبالرغم أنه ثمة عدة مواضيع أخرى تستحق الذكر، إلا أن الوقت لا يرحم وإني مضطر أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. فأنتم تعملون في صمت وبعيداً عن أضواء الإعلام ولكن النجاحات التي أحرزتموها أعادت الأمل إلى الملايين ويجب أن تكونوا فخورين بذلك.

الرئيس: أشكر وكيل وزير خارجية إيطاليا على خطابه الهام وباسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب له عن خالص شكري على حضوره بيننا اليوم الذي يبرهن على دعم حكومة إيطاليا لأعمال هذه الهيئة المرموقة.

وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة ضيفنا الموقر أثناء خروجه من قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستُؤنفت الساعة ١٠/٣٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال لدي متحدث واحد على القائمة اليوم وهو ممثل الجمهورية التشيكية الموقر، السيد بينتر الذي سيتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. والآن أعطيه الكلمة.

السيد بينتر (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كما تؤيده بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحيها وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعمي التام ودعم الاتحاد الأوروبي لجهودكم في توجيه أعمالنا.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً أنه يولي أولوية واضحة للتفاوض بدون شروط مسبقة في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتوافر لدى الاتحاد الأوروبي الاقتناع بأن وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيحقق، من خلال النص على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، مساهمة مهمة في جهود نزع السلاح النووي، وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المنطقي أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الصك متعدد الأطراف الذي ينبغي التفاوض بشأنه بعد ذلك في مجال نزع السلاح النووي. وستكون بالتالي استكمالاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي تمثل أولوية جاهزة للتفاوض بشأنها. وقد اتضح ذلك بجلاء في الموقف الموحد المعتمد من الاتحاد الأوروبي بشأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والذي لا يزال الاتحاد متمسكاً به. وهذه المفاوضات قد تأخرت كثيراً عن موعدها.

وفي هذا الصدد، يعد التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة CD/1840 التي طرحها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح خلال السنة الماضية لتمكين المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية. وتدعو هذه الوثيقة إلى جملة أمور، منها تعيين منسق "لرئاسة المفاوضات التي ستجري، بدون شروط مسبقة، بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". وأشار الاتحاد الأوروبي في عدة مناسبات إلى أنه لا يمكن أن يستبعد أي موضوع من النظر في حالة بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيتجاوب مع الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1840 الذي يمثل حلاً وسطاً يتسم بالتوازن، وهذا الاقتراح يراعي في اعتقادنا آراء كافة الأطراف الأمر الذي يجعله مقبولاً للجميع. ويدعو الاتحاد الأوروبي كافة الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح إلى التحلي بالمرونة وتيسير التوصل إلى توافق في الرأي على أساس هذا الاقتراح.

وكما أشرنا في بياننا الافتتاحي المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/أيار ٢٠٠٩، اقترح الاتحاد الأوروبي توجهاً واضحاً، حيث عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية مبادرات ملموسة وواقعية في مجال نزع السلاح. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معاً على دعم هذه المبادرات المتعلقة بنزع السلاح التي أيدها ٢٧ رئيس دولة وحكومة في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية في بيان الاتحاد الأوروبي المتعلق بتعزيز الأمن الدولي. وتشمل هذه المبادرات "فتح الباب بدون تأخير وبدون شروط مسبقة من أجل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وتطبيق وقف اختياري فوري

لإنتاج هذه المواد". وقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً جميع الدول المعنية إلى إعلان ودعم وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى إلى حين دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية حيز النفاذ. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما قامت به أربع دول حائزة للأسلحة النووية التي أمرت بهذا الوقف.

وقد دعا الاتحاد الأوروبي أيضاً جميع الدول إلى تفكيك منشآتها المخصصة لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي نظمتها فرنسا أخيراً للمنشآت العسكرية السابقة في بييرلات وماركول، التي كانت مخصصة من قبل لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والتي شارك فيها ممثلو بلدان أعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات الغنية التي جرت في السنوات الماضية القليلة خلال الجلسات المواضيعية الرسمية وغير الرسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولقد استمعنا باهتمام إلى كافة البيانات التي ساعدت على إجراء مداولاتنا بصورة مستنيرة وقدمت صورة أوضح للقضايا المتصلة بمعاهدة من هذا القبيل. ونرحب بالمشاركة الواسعة النطاق للدول الأعضاء في هذه المداولات وبعدم الاعتراض على مبدأ التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر. ونلاحظ مع التقدير مشاركة عدد كبير من الخبراء من طائفة من البلدان ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك تقديم ورقات عمل واقتراحات متنوعة.

ونرحب بالبيانات الأخيرة التي دفعتنا إلى التفاؤل والصادرة عن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة التي تتعهد "بقيادة جهود عالمية من أجل التفاوض بشأن معاهدة قابلة للتحقق تضع حداً لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية". ونحن مقتنعون بأن من شأن ذلك أن يعطى حافزاً جديداً لمسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وإننا على استعداد أيضاً للمساهمة بنصيبنا من العمل في هذا الصدد.

ونحن نعتبر أنه سيكون من المفيد الاستمرار في البحث عن طرق إضافية في إطار المؤتمر لتيسير بدء المفاوضات والإعداد لها ومن ضمنها وسائل تساعد على زيادة الانتفاع بمعارف الخبراء بشأن قضايا تتعلق بمثل تلك المعاهدة وذلك حتى قبل البدء في المفاوضات.

ونحتاج جميعاً إلى الاستفادة من الانجازات المحققة خلال السنوات الماضية. ومرة أخرى، يتشكل الآن زخم جديد للبدء في مفاوضات تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وإننا ندعو كافة الأطراف إلى جعل هذه المفاوضات ممكنة التحقيق، وأن تضع في اعتبارها ما سيترتب عن ذلك من آثار إيجابية على عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن ثم على الأمن الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية الموقر على بيانه.

ليس لدي متكلمون آخرون على القائمة. فهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أنه لا يوجد من يريد ذلك.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وكما أُعلِنَ سابقاً، سيَلي هذه الجلسة العامة الرسمية، بعد خمس دقائق، جلسة غير رسمية بشأن البند ٦ من جدول الأعمال. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء الموافق ٥ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ صباحاً.